

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة ٥٩

الثلاثاء، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان (نيكاراغوا)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس،
السيد بيك (جزر سليمان).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

البند ١٥ من جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام (A/63/361 و A/63/368)

مشروعا القرارين (A/63/L.36 و A/63/L.37)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة

أولا لممثل مصر لتقديم مشروعي القرارين A/63/L.36
و A/63/L.37.

وفي هذا الإطار، وتعبيرا عن رفض المجتمع الدولي
لاستمرار احتلال إسرائيل وممارستها غير المشروعة في
الأراضي العربية المحتلة وضرورة وضع حد لها، تعتمد الجمعية
العامة كل عام، تحت بند "الحالة في الشرق الأوسط"،
مشروعي قرارين على درجة كبيرة من الأهمية. الأول، يتعلق
بمدينة القدس، المدينة التي شددت كافة قرارات الجمعية
العامة ومجلس الأمن ذات الصلة على ضرورة الحفاظ على
مركزها ووضعيتها الخاصة، وعلى عدم مشروعية إجراءات

السيد عبد العزيز (مصر): تنظر الجمعية العامة اليوم
في البند ١٥، الخاص بالحالة في الشرق الأوسط، الذي يتناول
حالة الصراع الدائم في منطقة الشرق الأوسط نتيجة استمرار
احتلال إسرائيل للأراضي العربية منذ عام ١٩٦٧، ورفضها
الانصياع لقرارات الأمم المتحدة ولقواعد القانون الدولي
ذات الصلة، رغم جميع الجهود الدولية والإقليمية المبذولة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



السلام المباشرة بين الطرفين والتوصل إلى اتفاق يسمح بتحقيق انسحاب إسرائيل الكامل من الجولان المحتل حتى خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، على أساس كافة المرجعيات ذات الصلة وما تم إنجازه خلال جولات المفاوضات السابقة. كما تتطلع إلى جهود الإدارة الأمريكية الجديدة في دفع عملية سلام الشرق الأوسط، يدا بيد مع بقية أعضاء المجموعة الرباعية التي يقع على عاتقها متابعة تنفيذ حل الدولتين والعمل من أجل إنهاء احتلال إسرائيل للأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة لتعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل في أمن وسلام.

يُسعدني أن أعرض على الجمعية العامة اليوم مشروع القرارين المدرجين تحت البند ١٥ من جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط"، وهما: مشروع قرار "القدس"، الوارد في الوثيقة A/63/L.36، ومشروع قرار "الجولان السوري" الوارد في الوثيقة A/63/L.37. ويؤكد مشروع القرار الأول مرجعية قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي تتعامل مع الوضعية الخاصة لمدينة القدس الشرقية المحتلة، والتي تؤكد إلغاء وبطلان كافة التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل، سلطة الاحتلال، بهدف تغيير الطابع والمركز القانوني للمدينة، فضلا عن التأكيد على أن أي حل عادل وشامل لقضية القدس لا بد وأن يأخذ في الاعتبار شواغل الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وأن يتضمن أحكاما ذات ضمانات دولية تكفل حرية العقيدة والديانة للسكان، بعيدا عن محاولات التهويد غير القانونية التي تنتهجها إسرائيل في انتهاك مستمر لحق السكان في ممارسة شعائر العبادة.

أما مشروع القرار الثاني الخاص بالجولان السوري المحتل، فيعيد التأكيد على قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، مجددا الإعراب عن عميق القلق إزاء استمرار عدم التزام إسرائيل بتنفيذه. كما يؤكد انطباق اتفاقيتي لاهاي لعام

الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لتغيير هذه الوضعية قبل انتهاء مفاوضات الحل النهائي. أما مشروع القرار الثاني، فيتعلق بالجولان السوري المحتل، ويأتي تأكيدا لإرادة المجتمع الدولي وتعبيرا عن تصميمه على إنهاء احتلال إسرائيل غير القانوني للأراضي السورية وتحقيق الانسحاب الكامل من هضبة الجولان حتى خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

مما لا شك فيه أن تنفيذ تعهدات أنابوليس سيتيح التوصل إلى اتفاق سلام يسمح بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة وعاصمتها القدس الشرقية، على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وفق إطار زمني محدد ومتفق عليه، وسيهيئ الأجواء المناسبة لتحقيق التسوية الشاملة للتراع العربي الإسرائيلي ولإنهاء احتلال إسرائيل غير المشروع لكافة الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية والجولان السوري ومزارع شبعا اللبنانية، ويسمح بتحقيق السلام الشامل والعادل واستقرار الشرق الأوسط وقيام علاقات سلام طبيعية بين العرب وإسرائيل وفق مبادرة السلام العربية القائمة على الانسحاب الشامل وتسوية قضية اللاجئين مقابل السلام الكامل.

ويرتبط تحقيق هدف السلام الشامل بمدى جدية إسرائيل في الالتزام بالتوصل إلى التسوية السلمية المنشودة، حيث يتعين وقف تصعيداتها العسكري والكف عن ممارساتها غير القانونية في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان السوري، بما في ذلك كافة أشكال العقاب الجماعي التي تفرضها على السكان المدنيين، فضلا عن إظهار إرادة سياسية حقيقية لتسوية قضايا الحل النهائي على المسار الفلسطيني، بما في ذلك إيجاد حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

وبالمثل، فإننا نتطلع لمزيد من التقدم على مسار السلام السوري/الإسرائيلي، وصولا إلى استئناف محادثات

إن الحالة المضطربة في الشرق الأوسط الناجمة عن استمرار احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى منذ عام ١٩٦٧ تظل مصدر قلق شديد لا للمنطقة فحسب، وإنما أيضا للمجتمع الدولي بأسره.

ومنذ العام الماضي ظلت الحالة تشهد المزيد من التوتر بسبب استمرار إسرائيل في سياساتها وممارساتها غير الشرعية، بما في ذلك الهجمات العسكرية المتواصلة ضد السكان الفلسطينيين وممتلكاتهم؛ ومواصلة بناء المستوطنات والجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية؛ والاستمرار في فرض كل أشكال وتدابير العقوبة الجماعية اللاإنسانية وغير القانونية ضد السكان المدنيين الفلسطينيين، لا سيما في قطاع غزة، واستمرار احتلال الجولان السوري. وتظل الحالة في لبنان أيضا معقدة.

وتكرر حركة عدم الانحياز من جديد الإعراب عن أسفها العميق من أن الشعب الفلسطيني ظل منذ عام ١٩٦٧، وبعد مرور ٤١ عاما، يعاني الأمرين في ظل الاحتلال الإسرائيلي الوحشي لأراضيه، ومن أنه ما زال محروما من حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك حق تقرير المصير وحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم.

وتشدد حركة عدم الانحياز على أن العقبة الرئيسية أمام ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف وتحقيق حل الدولتين من أجل السلام ما زالت تتمثل في حملة إسرائيل الاستيطانية غير المشروعة، التي تشمل المصادرة غير المحدودة للأراضي، وبناء وتوسيع المستوطنات، وحركة المستوطنين، وبناء الجدار، وبناء الطرق الالتفافية لاستخدام الإسرائيليين حصرا، وفرض نظام التصاريح والقيود المشددة الأخرى على التنقل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية.

١٩٠٧ وجنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على الأراضي السورية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وعدم مشروعية قرار فرض القوانين الإسرائيلية عليها والاستيطان الإسرائيلي فيها، مطالبا إسرائيل بالانسحاب الكامل من الجولان حتى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، واستئناف محادثات السلام المباشرة على المسار السوري واحترام ما سبق التوصل إليه من تعهدات سابقة في هذا الشأن.

إن مقدمي مشروع القرارين يرون أن الوقت قد حان لكي يتعامل المجتمع الدولي مع حالة النزاع في الشرق الأوسط. منهج شامل يعالج قضايا المنطقة في إطارها الإقليمي الأشمل. فشعوب المنطقة التي ما زالت تعاني من آلام الحرب وويلات العدوان، وتتطلع منذ زمن طويل إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية، وهو ما يصعب إنجازه دون وجود إرادة دولية قادرة على توفير الدعم السياسي اللازم لتحقيق انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة، استنادا إلى قواعد القانون الدولي ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق، وعلى أساس مرجعيات التسوية الواردة في مبادئ مدريد وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

وبناء عليه، فإن مقدمي مشروع القرارين يتطلعون لمساندة الدول الأعضاء كافة لمشروع القرارين، تعبيرا عن الإرادة الدولية المشار إليها، وإعلاء للمبادئ والمقاصد السامية التي قام عليها الميثاق وأيدتها الدول الأعضاء على مر السنين.

السيدة نونيث موردوتشي (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الـ ١١٨ عضوا في حركة عدم الانحياز.

وظلت حكومة لبنان تبذل جهودا متواصلة لتحقيق الاستقرار على أراضيها في أعقاب العدوان الإسرائيلي الوحشي والانتهاكات الخطيرة لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته. وتكرر حركة عدم الانحياز تأكيد رضاها عن الخطوات التي اتخذتها الحكومة اللبنانية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وترحب الحركة بنشر القوات المسلحة اللبنانية على طول الحدود الشمالية والشرقية للبنان من أجل المحافظة على الأمن والاستقرار هناك.

وما زال القلق البالغ يساور الحركة إزاء استمرار انتهاكات إسرائيل البرية والجوية للخط الأزرق، خرقا لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). وإننا نحث إسرائيل على إنهاء احتلالها للجزء الشمالي من الغجر في الجانب الشمالي من الخط الأزرق، وأن تكف فوراً عن انتهاك السيادة اللبنانية أو قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وأن تحجم عن أي استفزاز للقوات المسلحة اللبنانية أو لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وتدعو الحركة إلى تسوية عاجلة لقضية مزارع شبعا، من خلال الاحترام الكامل لسلامة لبنان الإقليمية، بموجب ما نص عليه قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). إننا ندعو جميع الأطراف إلى التعاون لحماية حقوق لبنان السيادية في المنطقة، ونخطط علماً بجهود الأمين العام الهامة في هذا الصدد.

إن الحركة تعي تماماً التحدي الهائل الذي يواجهه لبنان نتيجة لإلقاء ١,٢ مليون قنبلة عنقودية من جانب إسرائيل خلال هجومها على لبنان. والحركة تدعو مرة أخرى استخدام إسرائيل لتلك الأسلحة وتشجب الخسائر في الأرواح والإصابات الناتجة عنها. وتحت الحركة إسرائيل على تقديم معلومات دقيقة عن أماكن تلك الأسلحة الفتاكة، بالإضافة إلى خرائط الألغام الأرضية التي زرعتها خلال احتلالها لجنوب لبنان.

والحركة، بالإضافة على ذلك، يساورها القلق إزاء تزايد أعمال العنف والتفكيك والترهيب التي يقوم بها المستوطنون الإسرائيليون ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم وحقوقهم الزراعية. وتدعو الحركة الدولة القائمة بالاحتلال إلى أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لوضع حد للعنف واستباحة القانون من جانب المستوطنين ومحاسبة مرتكبي الجرائم ضد المدنيين الفلسطينيين على أعمالهم.

وتكرر الحركة تأكيد إدانتها الشديدة للأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية غير الشرعية وتدابيرها الاستعمارية، بما في ذلك في القدس ومحيطها وفي وادي الأردن، التي تهدف إلى الضم العملي غير المشروع للمزيد من الأراضي الفلسطينية. وهي تدعو إلى الوقف التام والفوري لكل تلك الأنشطة غير المشروعة، وإلى وفاء إسرائيل بجميع واجباتها بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والاحترام التام لالتزاماتها في هذا المجال في سياق عملية السلام.

وعلاوة على ذلك، تدعو الحركة عدم الانحياز استمرار إسرائيل في تحدي فتوى محكمة العدل الدولي واستخفافها بها، وانتهاك إسرائيل للقرار دإط-١٥/١٠ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، الذي يؤكد عدم قانونية بناء الجدار العازل في الضفة الغربية وفي القدس الشرقية. وما زالت حركة عدم الانحياز يساورها القلق الشديد إزاء الدمار المادي والاقتصادي والاجتماعي الهائل الذي يسببه الجدار، الذي يقسم الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى كانتونات مغلقة ومعزولة، ويدمر مجتمعات محلية بأكملها ويعزل القدس الشرقية عن سائر المناطق. إننا نطالب إسرائيل مرة أخرى، بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال، بأن تنقيد بكل دقة بواجباتها المنصوص عليها في الفتوى القانونية وأن تمتثل للقرار دإط-١٥/١٠.

٢٠٠٨، ويعربون عن بالغ قلقهم إزاء ما سيحدثه ذلك العمل من آثار سلبية على السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.

كما تعرب الحركة عن عميق قلقها إزاء التقدم الضئيل في عملية السلام، التي انطلقت مجدداً بعد مؤتمر أنابوليس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وبعد استئناف المفاوضات الثنائية المباشرة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. وعلى الرغم من المفاوضات والاجتماعات الجارية بينهما، لا تزال العملية تواجه العراقيل والتقويض جراء استمرار إسرائيل في اعتماد سياسات وممارسات غير قانونية على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، ضارية عرض الحائط بما تعهدت به من التزامات بموجب عملية السلام.

وتدعو الحركة جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المجموعة الرباعية، إلى بذل الجهود اللازمة لتعزيز عملية السلام، وبالتالي، تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط، استناداً إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام. وفي ذلك الصدد، ترفض الحركة بشد المحاولات الرامية إلى تغيير ولاية عملية السلام واستمرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في فرض تدابير واستراتيجيات غير قانونية من جانب واحد، تستهدف إملاء حل انفرادي غير قانوني.

وتؤكد حركة عدم الانحياز مجدداً نيتها مواصلة تأييدها - وإسهامها بكل الطرق الممكنة - من أجل تحقيق سلام عادل وكامل ودائم في الشرق الأوسط، على أساس جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعية مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق.

وتهنئ الحركة شعب وقادة لبنان، وتدعم بالكامل الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الدوحة في ٢١ أيار/مايو من هذا العام. وفي هذا الصدد، ترحب الحركة بانتخاب رئيس الجمهورية الجديد، وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، واعتماد القانون الانتخابي. كما ترحب الحركة بعقد اجتماعات الحوار الوطني بشأن وسائل تعزيز سلطة الدولة على جميع أراضيها، بطريقة تضمن أمن وسيادة الدولة والشعب اللبناني. وترحب الحركة أيضاً بالاتفاق على حظر استخدام السلاح والعنف كوسيلة لتسوية النزاعات.

وتكرر حركة عدم الانحياز التأكيد على أن جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، أو تعتزم اتخاذها فيما يتعلق بتغيير الوضع القانوني والمادي والديمقراطي، والهيكل المؤسسي للجولان السوري المحتل، وكذلك التدابير الرامية على فرض ولايتها وإدارتها هناك، باطلة ولاغية وليس لها أي أثر قانوني.

وتؤكد من جديد أيضاً أن جميع هذه التدابير والإجراءات، بما فيها بناء المستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها غير القانونيين في الجولان السوري منذ عام ١٩٦٧، انتهاك واضح للقانون الدولي والاتفاقات الدولية وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، واتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩. كما تشكل تحدياً للمجتمع الدولي.

وتطالب الحركة بأن تلتزم إسرائيل بقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، وأن تنسحب تماماً من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

ويدين أعضاء حركة عدم الانحياز العمل العدواني الذي ارتكبته قوات الولايات المتحدة في العراق ضد الجمهورية العربية السورية في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر

إن جميع هذه الممارسات تمثل انتهاكا واضحا وصريحا لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، ونرى أنه يجب على الدول الأطراف في هذه الاتفاقية اتخاذ تدابير ملموسة لتطبيق موادها في إطار التزاماتها لكفالة احترام إسرائيل للاتفاقية.

وتتواصل معاناة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة مع استمرار الحصار الإسرائيلي المفروض عليه وقطع الإمدادات عنه. وقد حذرت المفوضة السامية لحقوق الإنسان من أن القطاع سيواجه كارثة إنسانية في حال استمرار إغلاق المعابر، ونفاد المخزون الطبي والغذائي، فضلا عن انقطاع التيار الكهربائي الذي يهدد المستشفيات بالشلل التام. كما وصفت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) الحصار بأنه "أمر مشين وغير مقبول". وفي هذا الصدد تدعو دولة الكويت المجتمع الدولي إلى التحرك بشكل عاجل لرفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني، والعمل على إنهاء الحصار الإسرائيلي، وفتح المعابر، والسماح بالتزود بالوقود، وبوصول المساعدات الغذائية والإنسانية إلى سكان القطاع.

وعلى الرغم من مرور أكثر من أربعين عاما على الاحتلال الإسرائيلي لا تزال الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، خطيرة للغاية. فالحالة الإنسانية والاقتصادية تتدهور على جميع الصعد. ولا يزال الشعب الفلسطيني يكافح من أجل نيل حقوقه غير القابلة للتصرف التي يجب أن يتمتع بها، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره.

وفي هذا السياق، تجدد دولة الكويت التزامها بدعم نضال الشعب الفلسطيني لنيل كامل حقوقه السياسية المشروعة بإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس. وتؤكد أنه بدون حصول الشعب

السيد المراد (الكويت): تناقش الجمعية العامة بندا هاما مدرجا في جدول أعمالها، لارتباطه الوثيق بالسلم والأمن الدوليين. فمنطقة الشرق الأوسط لم تشهد استقرارا منذ عقود طويلة رغم أهميتها نتيجة للحروب التي عانت منها واستنزفت طاقاتها ومواردها. ولعل أبرز ما تعاني منه المنطقة، ويجعل أمنها واستقرارها عرضة لمزيد من التدهور، هو تمادي وإمعان إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في سياساتها وممارساتها غير القانونية. إذ تواصل بلا هوادة حملة الاستيطان غير القانوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، عن طريق مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات وتوسيعها، ونقل مئات الآلاف من المستوطنين الإسرائيليين إليها، وقيام المستوطنين المتعصبين والمسلحين منهم بتكثيف أعمالهم الإرهابية ضد المدنيين الفلسطينيين، والاستيلاء بدون وجه حق على منازلهم وحقوقهم وممتلكاتهم، على مرأى ومسمع من قوات الاحتلال. وذلك بهدف فرض واقع جديد من خلال تغيير التكوين الديمغرافي للأراضي الفلسطينية المحتلة وطبيعتها لتسهيل الضم الفعلي لمساحات واسعة من الأراضي. وتشكل هذه الحالة خرقا فاضحا للالتزامات الصريحة المترتبة على إسرائيل، وعقبة خطيرة أمام عملية السلام.

كما أن إسرائيل قد أوعنت في الفترة الأخيرة في ممارستها العدوانية المتمثلة في حملات الاعتقال اليومية والاعتقالات، وهدم المنازل، وإغلاق المعابر، والاستمرار في سياسة الحصار والعقاب الجماعي، وعمليات الاحتجاز التعسفي، والاستمرار في بناء الجدار العازل رغم تأكيد محكمة العدل الدولية في فتواها المؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ على عدم قانونيته لتعارضه مع قرارات الشرعية الدولية، ومطالبة إسرائيل بإزالته وتعويض الفلسطينيين المتضررين من بنائه.

المسارات، بما فيها المساران السوري واللبناني، وبحث القضايا الحيوية الثلاث التي يجب معالجتها بجدية متناهية من قبل الجانب الإسرائيلي في المفاوضات المستقبلية، وهي القدس، ووقف بناء المستوطنات، وحق اللاجئين في العودة استناداً إلى القرار ١٩٤ (د-٣).

إن تبدل الحكومات الإسرائيلية يجب ألا يكون مدعاة لتجميد عملية المفاوضات، وإلى حين إجراء الانتخابات العامة في إسرائيل في شباط/فبراير القادم، يجب أن تواصل الحكومة الإسرائيلية الحالية مفاوضاتها مع الفلسطينيين للتوصل إلى اتفاق سلام تكمل مسيرته الحكومة الإسرائيلية القادمة، بغض النظر عن توجهاتها، إذ لا طريق أمامها إلا استمرار الحوار والالتزام بالحل المستند إلى إقامة دولتين تعيشان بسلام جنباً إلى جنب.

إن الأشهر القليلة المقبلة ستكون بمثابة اختبار لجدية الجانب الإسرائيلي في تحقيق السلام، والتصريحات التي أطلقها المسؤولون الإسرائيليون مؤخراً، والمتمثلة في استعدادهم للاعتراف بمبادرة السلام العربية، لن تكون ذات قيمة حقيقية وتأثير واضح على مجمل عملية السلام، ما لم تواكب تلك التصريحات أفعال وممارسات جادة على أرض الواقع. ونأمل في أن يكون اجتماع المجموعة الرباعية الدولية حول السلام في الشرق الأوسط المزمع عقده في موسكو في آذار/مارس من العام القادم خطوة إلى الأمام، وأن يعطي دفعة جديدة لمسار العملية السلمية لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، تتزامن مداوالاتنا اليوم حول البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط" مع حلول الذكرى السنوية الستين لنكبة الشعب الفلسطيني. وقد ظلت الأمم المتحدة، لا سيما الجمعية العامة ومجلس الأمن تعالج منذ ١٩٤٧ جوانب

الفلسطيني على حقوقه المشروعة وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وعلى رأسها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، لن يكون هناك حل دائم وشامل وعادل للقضية الفلسطينية التي تمثل جوهر النزاع العربي - الإسرائيلي.

كما تجدد دولة الكويت مطالباتها لإسرائيل بالانسحاب من الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتأكيد على عدم قانونية الأنشطة الإسرائيلية في الجولان المحتل، وأن استمرار احتلاله وضمه يشكلان عقبة حقيقية أمام تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة.

وفيما يتعلق بالشأن اللبناني، نحدد التزامنا بالوقوف إلى جانب لبنان ودعمه بما يحفظ أمنه ووحدته وسلامه أراضييه واستقلاله السياسي، ونطالب إسرائيل بوقف انتهاكاتها المستمرة للأجواء والأراضي اللبنانية وتنفيذ جميع بنود قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وندعو المجتمع الدولي إلى مساعدة ودعم الحكومة اللبنانية لبسط سيطرتها على كامل أراضيها.

لقد قدم مؤتمر أنابوليس الذي استضافته الولايات المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي بمشاركة جميع الأطراف الرئيسية، حافزاً جديداً لتسوية عادلة ودائمة وشاملة للقضية الفلسطينية، وشكل انطلاقة مهمة وجادة لإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية ضمن إطار زمني محدد. إلا أن الوقت قد بدأ ينفذ بالفعل، ولن يتمكن الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي من التوصل إلى اتفاق قبل نهاية العام الحالي، كما كان مقرراً. ومع ذلك، فمن الضروري ألا تتوقف عملية السلام، بل يجب أن تستمر بهدف التوصل إلى تحقيق تسوية سلمية في أقرب وقت ممكن، وبحث كل

بالمقابل، كان رد إسرائيل على إطلاق هذه المبادرة العربية في بيروت اجتياح الضفة الغربية وارتكاب مذابح جنين ونابلس، وحصار الشعب الفلسطيني الأعزل، وقتل الأطفال والنساء، واستباحة أماكن العبادة وتطبيق سياسة العقاب الجماعي والاعتقال والأرض المحروقة. واستمرت إسرائيل، كما تعرفون، في بناء المستوطنات رغم الرفض الدولي لها واستمرت كذلك في تشييد جدار الفصل العنصري فوق الأرض الفلسطينية المحتلة على الرغم من الفتوى الراضية له والصادرة عن محكمة العدل الدولية، ثم قامت إسرائيل بارتكاب عدوانها الممجي على لبنان في تموز/يوليه ٢٠٠٦ سعياً منها لإعادة عقارب ساعة السلام إلى الوراء وتقويض كل مساعي السلام.

لقد أصدرت الشرعية الدولية ممثلة في مجلس الأمن والجمعية العامة وأجهزة ووكالات وهيئات الأمم المتحدة المتخصصة، كاليونسكو واليونسيف ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية ومجلس حقوق الإنسان، مئات القرارات التي تدين جميعها احتلال إسرائيل للأراضي العربية المحتلة، وتدعوها إلى الانسحاب الفوري منها حتى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. دعونا نستعرض بعض هذه القرارات. من بين هذه القرارات، تجدر الإشارة إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٤٩٧ (١٩٨١)، وهي كلها قرارات أصبحت تشكل المرجعيات المقبولة دولياً لعملية السلام، كما هو معروف. وكذلك اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٩٤ (د-٣) بشأن حق اللاجئين في العودة إلى وطنهم، والقرار ٢٧٣ (د-٣)، الذي حدد شروط عضوية إسرائيل في المنظمة الدولية.

لقد كانت الحالة في الشرق الأوسط واستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة سبباً مباشراً في استصدار اجتهادات قانونية هام وراسخة في مضمون القانون

مختلفة للحالة في الشرق الأوسط. وشرعت الجمعية العامة في النظر في البند المتعلق بالحالة في الشرق الأوسط منذ دورتها الخامسة والعشرين المعقودة في عام ١٩٧٠ وحتى الآن. وفي كل دورة من دوراتها، كررت الجمعية العامة مطالبتها إسرائيل بإنهاء احتلالها للأراضي العربية وتأكيداً أن أي إجراءات تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأراضي العربية المحتلة لفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على كل من مدينة القدس والجولان السوري المحتل هي إجراءات غير قانونية وليست لها أية شرعية على الإطلاق وتعتبر لاغية وباطلة. وكانت الجمعية العامة في قراراتها المتكررة تنسجم تماماً مع الموقف الذي عبّر عنه مجلس الأمن بالإجماع في اتخاذ القرار ٤٨٧ (١٩٨٠) الخاص بالقدس المحتلة والقرار ٤٩٧ (١٩٨١) الخاص بالجولان السوري المحتل. وهما القراران اللذان رفضا ضم سلطات الاحتلال الإسرائيلية للقدس وللجولان واعتبراه باطلاً ولاغياً ولا أثر قانوني له على الإطلاق.

لقد اتخذت سوريا من السلام خياراً استراتيجياً، وعبرت عن استعدادها لإنجازه منذ مشاركتها في مؤتمر مدريد وصولاً إلى مبادرة السلام العربية التي أطلقتها قمة بيروت العربية في عام ٢٠٠٢ وهي المبادرة التي شكلت تعبيراً واضحاً لا لبس فيه عن نية الدول العربية في تحقيق السلام إذا ما أبدت إسرائيل استعدادها الفعلي للامتناع لاستحقاقاته العادلة، وفي مقدمتها الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة حتى خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس. وقد أعاد القادة العرب في مؤتمر قمعتهم الأخير في دمشق بتاريخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٨ التأكيد على العمل من أجل إحلال السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط على أساس قرارات الشرعية الدولية والمبادرة العربية للسلام ومبادئ مؤتمر مدريد.

الطاقات البشرية والاقتصادية والتنمية. والسؤال الذي يطرح نفسه على بساط البحث هو: لماذا هذا الفشل ومن هو المسؤول عنه؟ وإلى أين أوصلنا هذا الفشل وما هو الحل؟

لقد أصاب رئيس الجمعية العامة، معالي الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان، في بيانه الافتتاحي لأعمال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة عندما قال إن أكبر إخفاق للأمم المتحدة هو عدم قيام دولة فلسطينية. إن هذا الإخفاق الذي تحدث عنه رئيس الجمعية العامة هو مسؤولية سياسية وأخلاقية تقع تبعاتها أولاً وقبل أي شيء آخر على عاتق أولئك الذين لم يسمحوا للأمم المتحدة بإعمال قراراتها ذات الصلة بإنهاء احتلال إسرائيل للأراضي العربية المحتلة وبالقضية الفلسطينية. ولولا هؤلاء، ومشاركتهم مراراً وتكراراً في تكريس استثناء إسرائيل من قواعد القانون الدولي لما تمادت إسرائيل في تحويل احتلالها العسكري إلى شكل استعماري استيطاني ثم في ضمها لأراضٍ محتلة فلسطينية وسورية ولبنانية.

إن الحقيقة الواضحة كل الوضوح، كما قال السيد الرئيس بشار الأسد، هي أن السلام لم يكن الهاجس الأساسي للحكومات الإسرائيلية، بل إن هاجس هذه الحكومات هو الأمن بالمعنى الضيق للكلمة... أمنهم هم، أمن إسرائيل فقط، الذي لا يتحقق في رؤيتهم إلا على حساب أمننا نحن وحقوقنا نحن. من غير المنطقي أو المقبول أن يكون مطلوباً منا نحن العرب أن نستمر في تقديم البراهين والدلائل على رغبتنا في السلام، رغم أننا أعلنّاها وعبرنا عنها في مختلف المناسبات، وبصورة خاصة منذ انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١. على الإسرائيليين أن يقدموا البراهين على ذلك وأن يعبروا بأفعال عن استعدادهم للسلام ويعملوا على إقناعنا نحن العرب بذلك، فهم الذين يحتلون أرضنا ويعتدون على شعبنا، ويشردون الملايين من أهلنا، وليس العكس. هم يقومون بكل تلك الأفعال، ومن ثم يطلبون

الدولي، وهي اجتهادات أضحت بدورها معالم مرجعية مثل قرار الجمعية العامة ٣٣١٤ (د-٢٩) الذي اتخذ في عام ١٩٧٤ حول تعريف جريمة العدوان، والقرار ٣٢٦٣ (د-٢٩)، المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط"، والقرار ٥١/٤٦ الذي اتخذ في عام ١٩٩١ حول التدابير الرامية للقضاء على الإرهاب الدولي، والقرار ١٤/١٠ الذي اتخذ في عام ٢٠٠٣، وطلبت فيه الجمعية العامة من محكمة العدل الدولية إصدار فتوى قانونية حول الآثار القانونية الناشئة عن الجدار العازل الذي تبنه إسرائيل فوق الأراضي الفلسطينية المحتلة.

هل يمكن لذاكرة الأمم المتحدة أن تنسى عدد المرات التي رفضت فيها إسرائيل استقبال لجان تحقيق من الأمم المتحدة؟ وهل يمكن لذاكرة الأمم المتحدة أن تنسى عدد المرات التي رفضت فيها إسرائيل السماح لمقرري الأمم المتحدة بزيارة الأراضي العربية المحتلة؟ وهل يمكن لذاكرة الأمم المتحدة أن تنسى عدد الضحايا من موظفي الأمم المتحدة وقواتها لحفظ السلام الذين سقطوا في منطقتنا بنيران إسرائيلية؟ وهل يمكن لذاكرة الأمم المتحدة أن تنسى طريقة تعامل إسرائيل مع شخصيات دولية هامة ورفيعة مثل الكونت برنادوت والأب ديزموند توتو والرئيس الفنلندي اهتيساري والرئيس كارتر والمقررين الخاصين جان زيغلر وجون دوغارد وريتشارد فولك؟ لكن السؤال الأهم من كل ذلك هو هل كان في مقدور إسرائيل الاستمرار في عدم تنفيذها لقرارات الشرعية الدولية لولا استخدام دولة نافذة بعينها لامتياز حق النقض ٤٤ مرة ضد مشاريع قرارات تدين احتلال إسرائيل للأراضي العربية المحتلة؟

وعلى الرغم من الاهتمام الدولي، والكثير من النوايا الحسنة، والقرارات الصعبة والجهود المكثفة، فإن أيّا من ذلك لم ينجح في وضع حد لاحتلال إسرائيل للأراضي العربية المحتلة وإلى وقف مسلسل العدوان والحروب والعنف وهدر

٢٠٠٨، استهدفت مبنى مدنيا في مدينة البوكمال، وأطلقت النار على العمال داخله، مما أدى إلى مقتل ثمانية مدنيين سوريين وجرح واحد. إن هذا العمل العدواني، غير المبرر، يمثل خرقا خطيرا للسيادة السورية، وانتهاكا لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. وهذا العمل العدواني يوضح إصرار الإدارة الأمريكية الحالية على المضي قدما في سياساتها، التي لم تجلب إلى المنطقة سوى القتل والدمار، ولم تسهم إلا في تصعيد التوتر، ونشر حالة من عدم الاستقرار والفوضى في المنطقة. وسوريا، التي تؤمن بالشرعية الدولية، قد لجأت إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن لتحمل مسؤولياتهما لمنع تكرار هذا الانتهاك الخطير، وتحميل المعتدي الأمريكي مسؤولية قتل المواطنين السوريين الأبرياء، حفاظا على الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.

السيد مبارك (الجمهورية العربية الليبية): لقد اتخذ هذا الحفل منذ واحد وستين عاما القرار ١٨١ (د-٢) الذي قضى بتقسيم فلسطين التاريخية. وحكم على أكثر من نصف سكانها بالتشرد، بعد سلب أرضهم وممتلكاتهم بدون وجه حق.

ولم يقف الظلم التاريخي الذي تعرض له الشعب العربي الفلسطيني عند هذا الحد، حيث اعترفت الأمم المتحدة بدولة قامت على أرض مغتصبة، وحرم الشعب الفلسطيني، أصحاب الأرض، من حقهم المنقوص أصلا في إقامة دولتهم على ما تبقى لهم من أرضهم. ومرت السنون، وتعاضمت معاناة الشعب الفلسطيني بسبب الانتهاكات المستمرة والمنهجية لكل حقوق الإنسان الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي تم اعتماده بعد عام واحد فقط من صدور قرار التقسيم ١٨١ (د-٢)، وكان الشعب الفلسطيني لا يستحق أن يتمتع بهذه الحقوق وغير مشمول بما ورد في هذا الإعلان. ومن المفارقات المؤلمة، أن العام الذي شهد اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو ذاته العام الذي

الحماية والضمانة يضعونها كقناع بهدف الابتزاز والحصول على المزيد من التنازلات.

ورغم ذلك كله، ولأن انسحاب إسرائيل من جولاننا المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وصنع السلام هو أولوية وطنية سورية، فقد دخلنا في محادثات غير مباشرة مع إسرائيل، بواسطة تركية مشكورة، أردنا أن تصل بنا، كما قال السيد الرئيس بشار الأسد، إلى القاعدة التي تسمح ببدء المفاوضات المباشرة برعاية تشمل أطرافا دولية عدة. إلا أن الأمر يحتاج إلى إرادة إسرائيلية حقيقية لتلبية متطلبات السلام من أجل صنعه، ويحتاج أيضا إلى إرادة أمريكية تضع سلام الشرق الأوسط في أولوياتها، متجاوزة التجاهل والتغيب الذي استمر حوالي سبع سنوات وأدى، كما تعلمون، إلى تفاقم الأوضاع في المنطقة.

تستمر إسرائيل في احتلال الجولان السوري ضاربة عرض الحائط بالشرعية الدولية، بما فيها قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) وكذلك قرار الجمعية العامة ٨٥/٦٢، الذي اعتبر أن استمرار إسرائيل في احتلالها للجولان السوري المحتل وضمه بحكم الأمر الواقع يشكلان حجر عثرة في سبيل سلام عادل وشامل في المنطقة.

كما تستمر إسرائيل في نهب ثروات الجولان الباطنية والطبيعية وسرقة مياحه وزرع الألغام فيه، وهي الألغام التي أدت على إصابة ٥٨٩ شخصا، بينهم ١٧ طفلا. كما تقوم إسرائيل بدفن النفايات النووية في أراضي الجولان السوري المحتل. ولقد أثرتنا هذه المواضيع الخطيرة في الأمم المتحدة وفي وكالاتها المتخصصة، وما زلنا ننتظر من هذه المنظمات اتخاذ الإجراءات التي تقع في صلب ولايتها. بموجب الميثاق والقانون الدولي.

لقد قامت قوات الاحتلال الأمريكية في العراق بعمل عدواني على سوريا بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر

دولة فلسطينية متواصلة قابلة للحياة، وبالتالي القضاء على أي آفاق للسلام.

إن التصعيد الصهيوني يشمل إرهاب الدولة الذي تمارسه سلطات الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني، والمتمثل في الحصار المفروض على قطاع غزة وحملة الاغتيالات المستمرة والتوغلات والاعتقالات التي طالت أكثر من عشرة آلاف فلسطيني، بينهم مئات الأطفال والنساء والشيوخ وعدد من المسؤولين وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني. فضلا عن الاقتحامات العسكرية الإسرائيلية المتكررة للأراضي الفلسطينية، وترويع المدنيين ومصادرة الممتلكات من بيوت وأراض زراعية، وتجريف المحاصيل، وإقامة الحواجز ونقاط التفتيش على الطرق، مما يعيق حركة المواطنين الفلسطينيين ويمنع وصول البضائع إلى المدن والقرى الفلسطينية. ويأتي هذا كله ضمن إطار سياسة ممنهجة يسعى من خلالها الاحتلال إلى تعزيز سيطرته على الأراضي الفلسطينية، التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، من أجل الاستيلاء على أكبر قدر منها بالقوة وضمها بحكم الأمر الواقع.

إن استمرار الحصار المفروض على قطاع غزة يهدد جميع نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والصحية لأكثر من ١,٥ مليون فلسطيني. ولقد تفشت ظاهرة البطالة التي بلغت في بعض الأحيان أكثر من ٧٠ في المائة. وزادت معدلات الفقر لتصل إلى ٨٠ في المائة. فضلا عن الكارثة البيئية التي تهدد قطاع غزة بسبب انقطاع إمدادات الوقود، وتراكم النفايات وعدم توفر المياه الصالحة للشرب. وهو ما يعد مخالفة صريحة لاتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بمعاملة المدنيين تحت الاحتلال.

ويتم هذا وسط تجاهل الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي، وتحديدًا مجلس الأمن، بسبب المواقف غير المتوازنة

صادف حدوث نكبة فلسطين، وشهد بداية تشريد الشعب الفلسطيني وحرمانه من جميع حقوقه غير القابلة للتصرف، وعلى رأسها حقه في تقرير المصير واستقلاله الوطني.

ولا يزال الفلسطينيون يناضلون من أجل إقامة دولتهم المستقلة على ٢٢ في المائة فقط من أرض فلسطين التاريخية. وتعمل سلطات الاحتلال على مضاعفة الأنشطة الاستيطانية، من خلال إصدار تصاريح لمواد بناء المستوطنات داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في القدس الشريف. وتتغاضى عن الجرائم التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون بحق المدنيين الفلسطينيين، في محاولة لدفع الفلسطينيين إلى التروح من أرضهم وترك ممتلكاتهم.

كما تواصل سلطات الاحتلال بناء جدار الضم والتوسع العنصري، الذي يحتل أجزاء كبيرة من الأراضي الفلسطينية، ويقلص حجمها ويترك الشعب الفلسطيني في أقل من ١٢ في المائة من أرض فلسطين التاريخية. وبالرغم من الفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية الصادرة في تموز/يوليه ٢٠٠٤، وقرارات الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، التي تنص على أن بناء جدار الفصل العنصري، مخالف للقانون الدولي، إلا أن سلطات الاحتلال تواصل تصرفاتها كدولة فوق القانون. وتصر في إعانها على ازدراء رأي المحكمة الدولية وعدم الاستجابة لما ورد في فتاها التي أكدت أيضا أن ما تتحجج به إسرائيل لتشييد الجدار جاء بناء على دعاوى أمنية عارية من الصحة. وأن السبب الحقيقي وراء بناء الجدار يكمن في رغبة سلطات الاحتلال في ضم المزيد من الأراضي ومصادرة المياه والموارد الأخرى. والهدف الأساسي من بناء هذا الجدار يكمن في محاولة فرض سلطات الاحتلال شكل الحل النهائي الذي تترأه على الطرف الفلسطيني والمجتمع الدولي، من خلال ضم المستوطنات في داخل الضفة الغربية ورسم الحدود النهائية من طرف واحد. وهذا يعني تقويض أية محاولة لإقامة

المنحازة لبعض أعضائه، وعلى الرغم من كل المناشدات والتحذيرات والنداءات الدولية التي تنبئ بحدوث كارثة إنسانية إذا استمر الوضع على ما هو عليه، وآخرها ما ورد على لسان مفوض عام الأونروا والمفوض السامي لحقوق الإنسان والأمين العام للأمم المتحدة.

ويؤكد وفد بلادي حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حق العودة للاجئين الفلسطينيين كافة، وحقه في النضال لاسترجاع حقوقه التي تكفلها له المواثيق والشرائع الدولية، وانتهاج جميع الطرق الشرعية لتحقيق ذلك، بما فيها حقه في مقاومة الاعتداء. ونؤكد أن أي محاولة لإلصاق قفلة الإرهاب بمقاومة الاحتلال الإسرائيلي ما هي إلا تشويه للحقائق وإنكار للمبادئ التي أنشئت عليها الأمم المتحدة وأقرها ميثاقها.

ولا يجادل عاقل في حقيقة النوايا الإسرائيلية تجاه السلام، خاصة بعد مؤتمر أنابوليس، حيث كثفت سلطات الاحتلال الاعتداءات الوحشية والمجازر التي ترتكبها بحق الشعب الفلسطيني، كما ضاعفت أنشطتها الاستيطانية. وأعطت سلطات الاحتلال الإذن ببناء مزيد من المستوطنات في منطقة جبل أبو غنيم في القدس الشرقية، عقب رجوعها من مؤتمر أنابوليس مباشرة، مما يعد مخالفة صريحة لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي تدعو إلى الوقف الفوري للأنشطة الاستيطانية كافة، وهي عادة إسرائيلية مستمرة لفرض أمر واقع جديد ترمي من خلاله إلى إرباك أي جهود للتوصل إلى اتفاق عادل وتحرف جهود جميع الأطراف عن مسار السلام وتدخلها في أزمات أخرى جديدة ومفتعلة لا يُعرف معها هل تعمل على إصلاح الأوضاع اللاشرعية القديمة أم تعمل على إزالة الواقع الجديد.

لقد صدق السيد رئيس الجمعية العامة عندما قال في كلمة الافتتاح لهذه الدورة إن أكبر إخفاق للأمم المتحدة هو فشلها في حل القضية الفلسطينية.

السيد مورر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): لقد أفادت الحالة في الشرق الأوسط من أوجه كثيرة من بعض التطورات المشجعة. وترحب سويسرا بصفة خاصة بالتطورات الأخيرة في لبنان، ولا سيما اتفاق الدوحة. ومما يضيف زخما إلى هذه العملية إعلان فتح البعثتين الدبلوماسيتين اللبنانية والسورية في دمشق وبيروت، على التوالي، وعودة اللجنة المعنية بالمفقودين للعمل. كما تعدّ محادثات السلام غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل برعاية تركيا أيضا بادرة إيجابية. وندعو الدول المعنية إلى اغتنام هذه الفرص، التي تزيد مصداقية احتمال التوصل إلى مستقبل يسوده السلام في المنطقة. وترحب سويسرا كذلك بالجهود التي تبذلها بلدان المنطقة لاستضافة اللاجئين البالغ عددهم نحو ٧ ملايين شخص وحمايتهم.

وإن تحقيق السلام لن يتم إلا من خلال انسحاب إسرائيلي كامل وغير مشروط من جميع الأراضي العربية

وإن تحقيق السلام لن يتم إلا من خلال انسحاب إسرائيلي كامل وغير مشروط من جميع الأراضي العربية

وإن تحقيق السلام لن يتم إلا من خلال انسحاب إسرائيلي كامل وغير مشروط من جميع الأراضي العربية

وإن تحقيق السلام لن يتم إلا من خلال انسحاب إسرائيلي كامل وغير مشروط من جميع الأراضي العربية

الإسرائيلي. وقد اتخذنا قرارات عديدة في هذا الصدد. ومع ذلك، ورغم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي على مدى ستة عقود، ما زالت المنطقة يعوزها السلام والاستقرار. وما زال معظم اللاجئين الفلسطينيين يعيشون في مخيمات، ويجري تقسيم الأرض الفلسطينية بصفة متزايدة إلى أجزاء متباعدة، وما زال إسرائيل تفتقد الأمن في حياتها.

لذلك فقد حان الوقت لإنهاء هذه المأساة. والحلول معروفة، وهي ممكنة. وسيكون الأثر الذي يتركه تحقيقها على المنطقة كلها هائلا من حيث حياة الأفراد بالطبع، ولكن أيضا من حيث الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وثمار السلام الذي تعيش بموجبه دولتان قادرتان على البقاء جنبا إلى جنب في سلام وأمن تفوق بكثير الجهود اللازمة للتغلب على الجمود الراهن.

السيد شيرفاني (الهند) (تكلم بالإنكليزية): إننا ممتنون للرئيس على عقد هذه المناقشة بشأن موضوع هام يستدعي اهتمامنا الجماعي؛ وهو الحالة في الشرق الأوسط. وتأتي هذه المناقشة في الوقت المناسب، لأنها تعقب الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

بما أن الهند دولة ذات علاقات ثقافية تاريخية عريقة مع كل المجتمعات التي تشكل الشرق الأوسط، فإن لها اهتماما كبيرا بالحل المبكر لمشكلة أفقدت المنطقة استقرارها منذ تأسيس الأمم المتحدة. والهند تتابع باهتمام شديد التطورات في الأرض القديمة والمقدسة قيد المناقشة. وقد تابعنا باهتمام تقرير الأمين العام عن الحالة في الشرق الأوسط (A/63/361) وتقديره عن تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية (A/63/368).

كان التزام الهند بالقضية الفلسطينية ركنا أساسيا في سياستنا الخارجية حتى قبل استقلالنا ذاته. وإننا ندرك أن حل المشاكل في الشرق الأوسط يبدأ بمعالجة قضية فلسطين.

غير أننا نلاحظ تدهورا مستمرا للحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويساورنا القلق بصفة خاصة إزاء تشديد القيود على حركة الأشخاص والتوسع في المستوطنات الإسرائيلية والاستمرار في تشييد الجدار الفاصل وتدمير منازل الفلسطينيين لدوافع إدارية في الضفة الغربية، فهذه التدابير تسهم في زيادة التفتت السياسي والاجتماعي وتعيق التنمية الاقتصادية. كما تقوض وحدة الأرض الفلسطينية المحتلة، التي تشمل الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة، وتشكل عوائق إضافية في طريق السلام.

ونكرر ندائنا بالوقف الفوري لكل من توسيع المستوطنات وتشييد الجدار الفاصل، ونطلب تفكيكهما. ونشير إلى انطباق اتفاقية جنيف الرابعة في هذا السياق.

وفيما يتعلق بغزة، ندعو الطرفين إلى احترام وقف إطلاق النار، بما في ذلك منع إطلاق الصواريخ على المدنيين أو الأهداف المدنية. ونطالب بالرفع الفوري للحصار، الذي ينطوي على عواقب مدمرة، خاصة في المجال الإنساني.

وتدعو سويسرا طرفي الصراع إلى التنفيذ الدقيق لالتزاماتهما المتعلقة بخارطة الطريق والقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. وتثير الهجمات على المدنيين من كلا الجانبين استياءنا. ويبرهن نشوب العنف بين المجتمعات العربية واليهودية في شمال إسرائيل وتزايد السلوك العنيف من جانب بعض المستوطنين على أن عدم تسوية الصراع يزيد من عدم الاستقرار داخل مختلف الفئات السكانية.

وسوف تمثل المصالحة بين الفلسطينيين حجر الزاوية في الدولة الفلسطينية المقبلة. ونرحب بالجهود الرامية إلى التوصل لاتفاق مستدام، كالجهود التي تبذلها مصر. ونشجع جميع الأطراف المعنية على الاشتراك في الجهود الجارية.

والجمعية العامة، شأنها شأن هيئات الأمم المتحدة الأخرى، تتعامل بصفة مستمرة تقريبا مع الصراع العربي

السوري. وهذه أيضاً تضيف إلى الشعور بالإحباط والخيبة لدى الدول المتضررة. ويمكن لهذه المسائل أن تترك أثراً مباشراً وفورياً وبعيد المدى على حياة الناس، مما يجعلها تسهم في تأجيج حالة قابلة للاشتعال أصلاً.

لهذا السبب دأبت الهند على حث جميع الأطراف على نبذ العنف والتحلي بضبط النفس. لكن أعمال العنف تندلع في أغلب الأحيان، مما يؤدي إلى تفاقم المعاناة والبؤس في المنطقة، مع ما يترتب عليها من عواقب خطيرة على العالم أجمع.

من الواضح أن للمجتمع الدولي مصلحة عاجلة في الحل الشامل والسلمي للمشاكل المحدقة بالشرق الأوسط. ففي ظل الظروف الراهنة، تبدو إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، وقابلة للبقاء ومستقلة أمراً صعباً. ومع ذلك، يبقى المجتمع الدولي ملتزماً بها، من خلال قرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣).

لا يمكن للترامنا الجماعي أن يكون مجدياً إلا إذا جهدنا جماعياً لنضمن تقيّد طرفي الصراع بالتزاماتهما بموجب خريطة الطريق. لذا نحث المجموعة الرباعية على بذل المزيد من الجهد للدفع بالعملية قُدماً نحو الغاية المنشودة في أسرع وقت ممكن. والهند تواصل دعمها التوصل إلى حل سياسي يستند إلى خريطة الطريق ومبادرة السلام العربية، اللذين يقيمان الإطارين الرئيسيين، ويحظيان بتأييد واسع من أجل التوصل إلى اتفاق.

مع أن حل مأساة فلسطين، التي أصبح عمرها ستة عقود، سيرك أثراً هاماً على الحالة في الشرق الأوسط، كما أشرت سابقاً، فإن السلام في تلك المنطقة يتطلب أيضاً إحراز تقدم على مسارات أخرى لعملية السلام. وتشعر الهند بالتشجيع من الجهود الإقليمية لاستئناف عملية المفاوضات

وندرک أيضاً أن السلام الحقيقي في المنطقة يستلزم كذلك حل مسائل أخرى على بقية مسارات عملية السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك استعادة الأراضي العربية الأخرى التي لا تزال تحت الاحتلال.

في هذا السياق، لا يزال عدم إحراز تقدم جوهري، على الرغم من الأمل الذي بعثه اجتماع أنابوليس قبل نحو سنة كاملة تقريبا، مسألة تثير القلق البالغ. وعلى الرغم من الجهود المشكورة في المنطقة لتسوية الانقسامات داخل المجتمع الفلسطيني، فإن الحالة التي سببتها أحداث حزيران/يونيه ٢٠٠٧ لا تزال مستمرة.

إننا نراقب بقلق عميق بقاء غزة معزولة عن العالم، كما أن العوائق لا تزال قائمة أمام التنقل الحر في الضفة الغربية. ويزيد من حدة هذه المشاكل الامتداد المتواصل لجدار الفصل في مواجهة الرأي العام الدولي، والتوسع المستمر للمستوطنات غير الشرعية في الأراضي المحتلة. فهذه الأنشطة تؤدي إلى إيجاد وقائع جديدة على الأرض ومظالم متجددة في صراع قديم، ولا يمكن إلا أن يكون لها أثر يجعل التوصل إلى أي حل مستقبلي أمراً أكثر صعوبة.

في الوقت نفسه، يوازي توسيع القدرة الفلسطينية على إحلال الأمن في مدن الضفة الغربية تصاعد أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون. وجميع أعمال العنف - أياً كان مرتكبوها - لا تؤدي إلا إلى تعكير الأجواء أمام حوار موجه نحو النتائج وقائم على الثقة، ولا يمكن بدونه التوصل إلى حل. وليس هذا في مصلحة أي طرف، لأنه يجعل من الصعب على الطرفين حل المسائل الجوهرية المتعلقة بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وقابلة للبقاء، وحل مشكلة اللاجئين ومسألة القدس.

بموازاة ذلك، لا تزال بدون حل عدة مسائل أساسية متعلقة باحتلال أراض عربية أخرى في لبنان والجولان

لن تؤدي إلا إلى إعاقة حكومة لبنان، وهو أمر ليس في مصلحة أي طرف.

إن حقيقة كون السلام كله غير قابل للتجزئة تتجلى بوضوح في الحالة في الشرق الأوسط. ففي عالمنا المترابط فيما بينه، لا يمكننا أن نسمح لمأساة الشرق الأوسط بأن تواصل تصاعدها كما حدث طوال عقود. وأمامنا الآن فرصة لتتوصل بصورة جماعية إلى حل عادل ودائم وبعيد المدى للمسارات المتداخلة المختلفة التي تشكل مشكلة الشرق الأوسط. فيجب علينا أن نغتنم الفرصة، لمصلحتنا الجماعية، بغية تمكين رؤية إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، وقابلة للبقاء وذات سيادة، تعيش جنباً إلى جنب بسلام مع إسرائيل، ورؤية الشرق الأوسط الواسع، الذي تعيش الدول المشكلة له بسلام فيما بينها ومع العالم برمته.

السيد ويتلاند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): تعلّمنا التجربة أن نتوخى الحذر من إثارة آمالنا المتعلقة بتسوية الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. لكنه لا يمكننا إلا أن نرحب بحقيقة كون الطرفين يبدوان مشاركين في مفاوضات جدية بعد محادثات شرم الشيخ.

للمضي قُدماً، يجب على كلا الطرفين أن يحترما التزاماتهما بموجب خريطة الطريق، كما يجب عليهما أن يمتنعا عن الأعمال التي تستبق الحكم على حل شامل. وهذا يعني أن النشاط الاستيطاني المتواصل يجب أن يتوقف، وجماد الفصل في الضفة الغربية يجب تفكيكه. فهو يؤدي إلى تقويض أفق إنشاء دولة فلسطينية قابلة للبقاء. ويجب تنفيذ اتفاق التنقل والعبور.

تستفيد المفاوضات من التحسينات الميدانية الملموسة: تحسينات ملموسة في حياة الفلسطينيين، وزيادة ملموسة في أمن الإسرائيليين. وبدون مصادر الأمل هذه، ندخل في مغامرة فقدان الدعم الشعبي على كلا الجانبين. إن التوقعات

على المسارين السوري واللبناني، ونحن نشيد إشادة خاصة بالجهد الذي ترعاه تركيا لإعادة تحريك مسار سورية - إسرائيل. وننتقل إلى حل مبكر، عبر الحوار، للاحتلال القائم منذ زمن في الجولان السوري، وهو ما تلتزم به الجمعية العامة سنوياً.

في الوقت نفسه، تنوّه الهند بالتقدم الهام الذي أحرزته بلدان المنطقة في المساعدة على حل المجاهدة السياسية داخل لبنان في وقت سابق من هذه السنة. وقد شكّل هذا الجهد القيم خطوة هامة نحو إعادة لبنان إلى مسار الاستقرار والتنمية الاقتصادية. ونحن نشيد بقطر على دورها في هذا الصدد.

كما نرحب بقرار إقامة علاقات دبلوماسية بين سورية ولبنان بوصفه خطوة إيجابية نحو ضمان الدعم الإقليمي لتحقيق الاستقرار في لبنان. وفي الأشهر المقبلة، سيكون من الضروري أن يدعم المجتمع الدولي الخطوات الإيجابية التي تم اتخاذها منذ انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية، بما في ذلك من خلال توسيع المساعدة في بناء قدرة الحكومة على بسط سلطتها الكاملة في جميع الأراضي اللبنانية. ولا يزال هناك الكثير مما يجب عمله، لكننا واثقون بحكمة الشعب اللبناني وتصميمه على ضمان عدم تكرار ماضيه المأساوي أبداً.

في الوقت نفسه، من المهم أن يسهم المجتمع الدولي في معالجة مسائل أخرى تُستخدم وسيلة للإبقاء على مجال لانتشار هياكل للسلطة الموازية. وهذا ما يجعل من الأمور الأساسية تقيّد جميع الأطراف المعنية تقيّداً كاملاً بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما بالعمليات التي بدأت بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). فعادة التذرّع بالإجراءات التي تتخذها أطراف أخرى لعدم التقيّد بهذه الالتزامات

الماضي، أكدت جميع الأطراف - إسرائيل، والسلطة الفلسطينية والمناخون - التزامها بإقامة دولة فلسطينية. وقد نجحت اللجنة عام ٢٠٠٨ في جمع ١,٨ بلايين دولار دعماً للميزانية الفلسطينية. وتُقدر احتياجات دعم الميزانية الفلسطينية لعام ٢٠٠٩ بمبلغ ١,٣ بلايين دولار.

إن العملية السلمية تتطلب وحدة الهدف من كلا الطرفين. وبدون التغلب على الانقسام الداخلي الفلسطيني، من الصعب أن نرى كيف يمكن إبرام معاهدة سلام، ناهيك عن تنفيذها بين جميع الفلسطينيين. وهذا ما يجعل دور مصر دوراً هاماً جداً في السعي إلى تيسير المصالحة الفلسطينية والوساطة للتوصل إلى تهدئة في قطاع غزة وجنوب إسرائيل.

إننا نشيد بالدور الإيجابي للأطراف الفاعلة الإقليمية في البحث عن حل سلمي للصراع. فمبادرة السلام العربية مبادرة واعدة. وسوف تتطلب تقديم تنازلات مؤلمة من كل الجوانب، لكن ثمن السلام يستحق كل خطوة على الطريق.

السيد قرمان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): بما أن تركيا تؤيد البيان الفرنسي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، فإنني سأكون موجزاً في بياني.

مع أنه كانت لدينا بداية مضطربة في الشرق الأوسط هذه السنة، فإن التطورات اللاحقة أثبتت مجدداً قدرة المنطقة. ولدينا الآن أسباب لكي نتطلع إلى الأمام بتفاؤل. فأفق تحقيق الاستقرار الدائم في لبنان، الذي أوجده اتفاق الدوحة، والصفقة التي تم التوصل إليها في الصيف الماضي لإنهاء الأعمال العدوانية في ما يتعلق بجنوب إسرائيل وقطاع غزة، والمحادثات غير المباشرة بين سورية وإسرائيل في إسطنبول، تشكل كلها خطوات هامة وتبشّر بالخير لمستقبل المنطقة.

عالية. وإذا لم يتم تحقيقها، يمكن أن نواجه انتكاسات سياسية وعنفًا متواصلاً. وهذا ما يجب عدم السماح بحدوثه.

إن الحالة في قطاع غزة حالة حرجية. فنحن أمام حالة اقتصادية واجتماعية مثيرة للقلق العميق. إن معظم السكان هناك يعتمدون على المعونة الغذائية من الأمم المتحدة. وتكاليف تقديم هذه المعونة آخذة بالارتفاع. وكمية المواد الإنسانية المسموح بدخولها إلى قطاع غزة لا تزال غير كافية.

للقیود الإسرائيلية أثر مربك على آفاق الأنشطة الاقتصادية. لذا نطالب إسرائيل بتخفيف هذه القيود على تنقل الناس وحركة السلع التي يحتاجون إليها. وينبغي للإسرائيليين أن يمتنعوا حقاً عن اتخاذ تدابير عقابية ضد السكان جميعاً.

إن التغيرات المأساوية في الاقتصاد العالمي تزيد من الشعور بالقلق. وربما كان الاقتصاد الفلسطيني عرضة للتأثر بالأزمة الاقتصادية أكثر من أي اقتصاد آخر. ويمكن لمزيد من التدهور في الحالة الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين - لا سيما في قطاع غزة - أن يؤدي إلى المزيد من تقويض جهود السلام. لذا، يجب على المجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته. فبهذا يمكننا أن ندعم إنهاء الصراع وإقامة دولة فلسطينية.

لقد تبرعت النرويج بمبلغ ١٣٧ مليون دولار للأراضي الفلسطينية عام ٢٠٠٨. وبالرغم من الأزمة المالية، فقد تعهّدنا مؤخراً بالحفاظ على المستوى نفسه من دعمنا في العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. ونقول للمانحين الآخرين: ليس هذا الوقت وقت خفض التبرعات.

بما أن النرويج رئيسة لجنة الاتصال المخصصة، فقد أكدت العلاقة بين الدعم المادي الخارجي وإحراز النتائج السياسية. وفي اجتماع اللجنة في نيويورك في أيلول/سبتمبر

كما نلاحظ مع التقدير إقامة علاقات دبلوماسية بين لبنان وسورية، وهو تطور بارز لا يخدم هذين البلدين فحسب، بل سيخدم المنطقة بأكملها أيضاً.

وتؤمن تركيا بسلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. وستواصل جهودها الهادفة للتوصل إلى سلام في المنطقة، يقوم على حل الدولتين. وبينما نمر بمرحلة حرجية في الشرق الأوسط، فليس هناك بديل عن التركيز على العملية السياسية ومواصلة تصميم، مع المحافظة على الاعتدال في وجه التحديات.

السيد جانغ يسوي (الصين) (تكلم بالصينية): في الذكرى السنوية الأولى لإطلاق عملية أنابوليس، نمر الحالة في الشرق الأوسط مجدداً بمرحلة حرجية.

على مدى السنة الماضية، أي منذ انعقاد مؤتمر أنابوليس ومؤتمر باريس الدولي المعني بتقديم المساعدة إلى فلسطين، حدثت تطورات إيجابية تتعلق بقضية الشرق الأوسط. فقد عقد القادة الفلسطينيون والإسرائيليون عدة جولات من المحادثات المباشرة، كما أن أفرقة المفاوضات التابعة للطرفين على اتصال وثيق. ويبدل المجتمع الدولي جهوداً دؤوبة للتقدم بعملية السلام.

وعلى الرغم من أن المحادثات الفلسطينية - الإسرائيلية لم تحقق النتائج المرجوة، فقد طرحت مسألة الوضع النهائي الأساسية على بساط البحث بطريقة عميقة وصريحة، مما سيساعد الجانبين على تضيق الخلافات بين مواقفهما باستمرار وعلى وضع الأساس لخطة التسوية النهائية.

إننا نعتقد اعتقاداً راسخاً أن المحادثات السياسية هي النهج الصحيح الوحيد لقضية الشرق الأوسط. وفي الظروف الحالية، يجب على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي الحفاظ على إيمانهما بالتقيد بمحادثات السلام في كل الظروف. وقد

ومع ذلك، فإن التحديات مستمرة. فالحالة الراهنة على الحدود بين إسرائيل وقطاع غزة وحولها مصدر قلق لنا جميعاً. كما أن الأنشطة الاستيطانية لإسرائيل في الضفة الغربية والقدس الشرقية، فضلاً عن البناء المتواصل لجدار الفصل، لا تسهم في العملية السلمية بالتأكيد، وهي مناقضة للالتزامات الإسرائيلية بموجب خريطة الطريق.

فيما نحن ندخل مرحلة جديدة في الشرق الأوسط، من الحتمي ألا يتخذ أي من الطرفين أية خطوة من شأنها أن تؤدي إلى تقويض عملية السلام وتضر بمفاوضات الوضع النهائي. ويجب معالجة شواغل إسرائيل الأمنية، كما يجب على الإسرائيليين أن يعالجوا الحالة الإنسانية في قطاع غزة.

ينبغي أن ينصب تركيزنا في المرحلة الراهنة، على العملية السلمية. فعلى أن نستطلع السبل لتحقيق الفائدة القصوى من الهدوء النسبي والجهود الجارية على المسارات المختلفة في المنطقة. كما ينبغي لنا أن نعمل على إرساء قاعدة أفضل لمبادرات السلام على جميع المسارات، وحث الأطراف على التحلي بأعلى درجات ضبط النفس. وفي غضون ذلك، نناشد قادة فلسطين أن يتكاتفوا في السعي لتحقيق السلام.

تواصل الحكومة التركية الإسهام في عملية بناء الثقة والتفاعل المتزايد بين الإسرائيليين والفلسطينيين من خلال عدة مشاريع مشتركة، فضلاً عن تلبية احتياجات الشعب الفلسطيني.

إننا نرحب بالتطورات البالغة الأهمية التي حصلت في لبنان والمتمثلة في تنفيذ اتفاق الدوحة. ونعتقد بصدق أن المستقبل يحمل في طياته عسراً أكثر إشراقاً لذلك البلد. وشجاعة الشعب اللبناني وعزمته سيعززان التطورات الإيجابية الأخيرة ويمضيان بها قدماً. وما انفكت تركيا، مستعدة للإسهام في تحقيق استقرار لبنان وأمنه وازدهاره.

المحادثات السلمية بهدف تحقيق حل شامل لمسألة الشرق الأوسط.

إن الصين ملتزمة دوماً بعملية السلام في الشرق الأوسط. ونحن ندعم ونشارك بنشاط في جميع جهود المجتمع الدولي من أجل إحلال السلام والاستقرار والتنمية في منطقة الشرق الأوسط. كما أننا ندعم دوراً أكبر للأمم المتحدة ومجلس الأمن. وستواصل الصين العمل مع بقية المجتمع الدولي وستقوم بدور بناء من أجل التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لمسألة الشرق الأوسط.

السيد العلاف (الأردن): ما زالت منطقة الشرق

الأوسط تواجه تحديات كبرى نتيجة لعدم إحراز تقدم على صعيد حل القضايا الرئيسية فيها. وإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، وهي القضية المركزية في منطقة الشرق الأوسط والعالم، سيسهم في إيجاد حلول لمختلف القضايا والتراعات التي تشهدها المنطقة.

إنه لأمر مؤسف أن ينتهي هذا العام دون تحقيق الطموحات المشروعة التي يتطلع إليها الشعب الفلسطيني وشعوب منطقة الشرق الأوسط في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الوطني. وإن العملية السياسية مهددة بأن تفقد الزخم الذي أحدثه مؤتمر أنابوليس نتيجة لعدد من التحولات السياسية لدى الأطراف المعنية بالعملية السلمية. وفقدان الزخم سيفقد العملية مصداقيتها، وسيعيق جهود إحلال السلام الدائم والعادل والشامل.

وعلياً أن نحافظ على هذه العملية قائمة، وعلى الاتصال الإيجابي بين الأطراف كافة بشكل فعال ومثمر خلال المرحلة المقبلة، وعلى الجانب الإسرائيلي اتخاذ إجراءات ثقة فورية تسمح بتغيير وتحسين الواقع الإنساني على الأرض، كفتح المعابر وإطلاق سراح الأسرى، وإيقاف بناء المستوطنات وإيقاف عنف المستوطنين وتخفيف القيود

أحطنا علماً بالبيان الذي أدلت به المجموعة الرباعية في بداية هذا الشهر. ونأمل أن يحافظ الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي، في هذه الظروف المستجدة، على آليات المحادثات والمفاوضات، وأن يسعياً إلى إعطاء زخم جديد لمحادثتهما.

إننا نتوقع من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي أن يتجاوزا المصاعب والاضطراب على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأن يحققا نتائج موضوعية على وجه السرعة، وأن يقيما دولة فلسطينية مستقلة في موعد مبكر؛ وأن يحققا هدف الدولتين - فلسطين وإسرائيل - تعيشان في سلام جنباً إلى جنب.

والصين تشعر بقلق عميق بسبب الوضع الأمني والإنساني الخطير في فلسطين، كما أنها قلقة بسبب تحديد الصراع العنيف في قطاع غزة والتردي السريع للحالة الإنسانية مؤخراً. ونحث إسرائيل على الاستجابة الفعالة لنداءات الأمم المتحدة، وأن تسمح سريعاً بوصول السلع الإنسانية إلى قطاع غزة من دون عوائق.

إن استمرار إسرائيل في بناء المستوطنات في الضفة الغربية ليس انتهاكاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي فحسب، بل إنه لا يؤدي إلى ضمان أمن إسرائيل ذاتها أيضاً.

إننا نناشد المجتمع الدولي أن يواصل تقديم جميع أشكال المساعدة لفلسطين. وإلى جانب تخفيف وطأة الحالة الإنسانية، ينبغي للمجتمع الدولي أيضاً أن يساعد فلسطين بفعالية في تعزيز بناء قدراتها وتسريع تنميتها الاقتصادية.

والمحادثات على المسارين السوري واللبناني عنصر مهم في عملية السلام في الشرق الأوسط أيضاً. وخلال السنة الماضية، عقدت سوريا وإسرائيل عدة جولات من المحادثات غير المباشرة بوساطة تركية. والحالة على المسارين السوري - الإسرائيلي واللبناني - الإسرائيلي لا تزال مستقرة بشكل عام. ونأمل أن يستمر هذان المساران على طريق

إن استهداف وقتل المدنيين الأبرياء مرفوض تماما. فمثل تلك الأعمال تعيق الجهود المبذولة لإنجاح عملية السلام. كما أنها تزيد من فرص العنف الذي ينتج عنه المزيد من الكراهية والقتل والدمار والتطرف. ولا يجب أن يكون وقف العنف والتوصل إلى السلام مسؤولية طرف دون آخر. وعلى المجتمع الدولي في هذه المرحلة العمل بالتوازي مع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لتنفيذ متطلبات هذه المرحلة.

وفي الوقت الذي تسعى الأطراف المعنية كافة لإيجاد حل نهائي للصراع، فإن إسرائيل ما زالت مستمرة في ممارساتها غير المشروعة التي تقضم الأراضي وتغير الواقع، بما فيها الاستيطان والجدار الفاصل وتغيير الوضع القائم في القدس الشريف، والتي تشكل في مجملها انتهاكا صارخا لقواعد القانون الدولي ومبادئ الشرعية الدولية وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة. إن الأردن يرفض هذه الإجراءات الهادفة إلى خلق واقع جديد في الأراضي الفلسطينية والقدس على وجه الخصوص.

العالم يشهد تدهورا للأوضاع الإنسانية في قطاع غزة ويلتزم الصمت تجاه المعاقبة الجماعية للفلسطينيين هناك، بما فيهم أطفال ونساء ومسنون. إن قطاع غزة يشهد انخفاضاً مطرداً في مستوى المعيشة، ونقصاً حاداً في السلع والأدوية الأساسية، وارتفاعاً ملحوظاً في معدلات البطالة، وتدهوراً للحالة النفسية للسكان. إن أوضاع الفلسطينيين لا ترضى بها الإنسانية، حيث يعاني أشقاؤنا من نقص حاد في الإمدادات الطبية الأساسية وانخفاض في تقديم الخدمات الصحية. إن الشعب الفلسطيني يعيش ظروفاً اقتصادية واجتماعية مأساوية تتنافى مع قيم العدالة وضمير الإنسان الحي.

وعليه، فإننا ندعو المجتمع الدولي، بموجب ما تلقينه عليه المسؤولية الإنسانية والقانونية، إلى الوقوف إلى جانب

على حرية الحركة للأشخاص والبضائع والمواد الإنسانية داخل الأراضي المحتلة وقطاع غزة، وإعطاء فرصة للاقتصاد الفلسطيني للنمو.

إن السلام المنشود سيعمل على إحداث التقدم في هذه المنطقة وعلى دفع قوى الاعتدال في وجه التطرف، كما أنه سيُرسى قاعدة لمستويات جديدة من التعاون بين مختلف الأطراف.

لقد استمر الأردن عبر العقود في التعامل مع قضايا المنطقة من منطلق إيمانه بضرورة التوصل إلى حلول عادلة بالوسائل السلمية، وبما يكفل حقوق الأطراف كافة، ويحقق الاستقرار الإقليمي، واستناداً إلى قناعة راسخة بأن استخدام القوة العسكرية وفرض الحلول الأحادية لا يؤديان إلا إلى تفاقم المشاكل ومعاناة الشعوب، وإلى تهديد الاستقرار الإقليمي والدولي.

إن الأردن بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني يواصل جهوده على جميع الصعد من أجل حشد الدعم الدولي لدفع عملية التفاوض بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وللتوصل إلى اتفاق سلام يكفل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والمتصلة والقابلة للحياة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. والسلام الذي يتطلع إليه العرب هو ذلك السلام المبني على إعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها إقامة الدولة الفلسطينية على التراب الوطني، وفقاً لحل الدولتين، كما أشارت إليه خارطة الطريق.

واليوم، نكرر دعوة الأردن إلى استغلال الفرصة التاريخية التي تتيحها مبادرة السلام العربية لوقف الصراع، وإحلال السلام الدائم والعدل والشامل، وضمان الأمن لشعوب المنطقة. إن هذه المبادرة تشكل منطلقاً أساسياً لمعالجة مختلف جوانب الصراع العربي - الإسرائيلي.

يمثل الاقتصاد الفلسطيني ركيزة هامة في السعي إلى تحقيق السلام. وإن مساعدة الشعب الفلسطيني تكمن في توفير المساعدات الحقيقية التي تمكنه من بناء اقتصاده. إن التحدي الأهم يكمن في إحياء اقتصاد قادر على توفير فرص العمل الجديدة وجذب الاستثمارات. إن المساعدات الإنسانية والمساعدات التنموية لا يمكن أن تحقق نتائج ملموسة على الأرض دون تخفيف الإغلاقات وقيود الحركة بهدف إنعاش الاقتصاد والتأكد من فعالية ونجاعة المنح والمساعدات. ولهذا يدعم الأردن جميع الجهود الهادفة إلى تحقيق السلام العادل والدائم والشامل استناداً لقرارات القمة العربية ومرجعية مدريد والقرارات الدولية ذات الصلة، ويؤكد على ضرورة إنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي على المسارات كافة.

في الختام، يعيد الأردن تأكيده على موقفه الداعم للبنان، واحترام سيادته واستقراره. إن دعمنا سيبقى مستمرا للبلد الشقيق ولجهود رئيسه العماد ميشال سليمان في المحافظة على وحدة وسيادة بلاده.

السيد هل (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أتكلم اليوم عن هذا الموضوع الهام وأن أعرض وجهة النظر الأسترالية فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط.

اجتمع وزير خارجية أستراليا، السيد ستيفن سميث، مؤخرا بالقيادتين الإسرائيلية والفلسطينية لتأكيد التزام الحكومة الأسترالية القوي بعملية السلام في الشرق الأوسط. وفي إسرائيل كما في الأراضي الفلسطينية، استمع إلى الطرفين يؤكدان التزامهما القوي بالسلام وبمواصلة المفاوضات التي شرع فيها في أنابوليس العام الماضي.

إن أستراليا، كما فعلت ثاماً عام ١٩٤٧، حينما أيدت فكرة إنشاء دولتين منفصلتين، يهودية وفلسطينية، لا تزال اليوم على التزامها بالحل القائم على أساس الدولتين

أبناء الشعب الفلسطيني بتقديم الدعم الإنساني الطارئ لهم، ووقف معاناتهم الإنسانية ومعالجة تبعاتها. وإن على إسرائيل فتح معابر قطاع غزة، والسماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى القطاع بشكل فوري. فاستمرار هذه الأوضاع سوف يؤدي حتماً إلى كارثة إنسانية.

يوصل الأردن، بقيادة جلالة الملك المعظم، جميع الجهود والاتصالات مع المجتمع الدولي لحثه على العمل على إنهاء المعاناة الخائفة التي يواجهها هذا الشعب وعلى تقديم المساعدات التي تسهم في تحسين ظروفه المعيشية والحيلولة دون تدهورها. وقد قامت الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية للإغاثة والتنمية والتعاون العربي والإسلامي، بتوجيهات من القيادة الهاشمية، بتسيير نحو ٢٤٢ قافلة محملة بالمساعدات الإنسانية والطبية للتخفيف من معاناة هذا الشعب في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

كما يؤكد الأردن على أهمية وحدة الصف الفلسطيني في هذه الظروف الصعبة التي تمر بها القضية الفلسطينية، وذلك بهدف تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة. وفي هذا الإطار يؤكد الأردن على دعمه الكامل للشرعية الفلسطينية ممثلة بالسلطة الوطنية الفلسطينية ورئيسها السيد محمود عباس.

إن على المجتمع الدولي تقديم الدعم والمساعدة اللازمة للسيد عباس والقيادة الفلسطينية في جهودها الرامية إلى خلق نظام سياسي ديمقراطي، وتعزيز عمل المؤسسات الوطنية الفلسطينية، وبناء مؤسسات مسؤولة تتمتع بالشفافية، بما في ذلك المؤسسات الأمنية. كما أن على المجتمع الدولي دعم خطة الإصلاح والتنمية التي أعدها السلطة الفلسطينية وتقديم الأموال اللازمة لتنفيذها وإنجاحها بهدف تطوير وإنعاش الاقتصاد الفلسطيني وإعادة بناء مؤسساته.

بما تقوم به بصورة يومية من عمل إنساني قيم لصالح الشعب الفلسطيني.

ونذكر أيضا أن الدولة الفلسطينية، لتكون قابلة للحياة، تحتاج إلى مؤسسات قوية فعالة، ونشيد في هذا الصدد بجهود السلطة الفلسطينية لتعزيز مؤسساتها السياسية والأمنية ولتلتزم بمواصلة دعمنا لها. وبمناسبة زيارة وزير خارجية أستراليا تلك أعلن عن تقديم تبرع إضافي مقداره ٧,٥ مليون دولار لخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية.

وستواصل أستراليا تقديم دعم عملي لعملية السلام، بما في ذلك عن طريق مساهمتنا القائمة منذ زمن طويل لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة والعمليات الأخرى لحفظ السلام في المنطقة.

وأستراليا من جانبها، ترحب بتجديد الأطراف التزامها الذي وردت خطوطه العريضة في شرم الشيخ بتنفيذ كل منها لواجباته بموجب خارطة الطريق. وإذا أوفى الطرفان بتلك الواجبات، فيمكنها خلق الظروف المواتية لإنجاز تقدم حقيقي.

يجب على القيادة الفلسطينية أن تحارب الإرهاب وأن تهيم جوا من التسامح من شأنه أن يضع حدا للعنف الفلسطيني ضد إسرائيل. وعلى نفس المنوال، يجب على إسرائيل أن تعمل على بناء الثقة بوضع حد لأنشطة الاستيطان. ويجب على الطرفين أن يحترما حقوق الإنسان والقانون الدولي وأن يبذلا قصارى جهدهما لحماية المدنيين.

وتذكر أستراليا أهمية مبادرة السلام العربية التي اقترحتها بداية جلالة الملك عبد الله، عاهل المملكة العربية السعودية، منذ البداية، بوصفها أساساً لمناقشات بشأن سلام شامل بين إسرائيل وجيرانها. وإننا نرحب بالاهتمام المتجدد بهذه المبادرة. ونشيد بالدور الإيجابي الذي تقوم به مصر، بما في ذلك برعايتها وقف إطلاق النار في غزة. كما نرحب

لتسوية الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. وتريد أستراليا للشعب الإسرائيلي أن ينعم بثمار حياة طبيعية وأمنة في إطار شرق أوسط يعترف بحقه في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. ونرغب أيضا أن نرى الفلسطينيين يتمتعون بحقوقهم في دولة مستقلة وديمقراطية ومنتجة بمقومات الحياة، وأن يعيشوا أيضا في سلام وأمن.

وفي مؤتمر أنابوليس العام الماضي شرعت القيادتان الإسرائيلية والفلسطينية في مفاوضات تبشر بتسوية عادلة ودائمة. وتقدر أستراليا عزم الطرفين وتحييهما على العمل بروح التعاون خلال العام الماضي والدخول في حوار مفيد بشأن المسائل الموضوعية. ونرحب بشكل خاص بالتعهد الذي قطعه الطرفان أمام المجموعة الرباعية في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر بالانخراط في مفاوضات قوية متواصلة بلا انقطاع بهدف إبرام معاهدة سلام تسوي كل المسائل العالقة.

وتؤيد أستراليا بشدة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. وتشيد بالمجموعة الرباعية لما قدمته من مساعدة للطرفين في مفاوضاتهما الثنائية. بيد أننا مطالبون جميعا، كما أكدت المجموعة الرباعية في شرم الشيخ في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، بأن نساعد أطراف النزاع على اغتنام الفرص المتاحة الآن.

وترغب أستراليا في أن تؤدي دورها في كل ذلك، فقد أعلنت في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي أننا سنضاعف برنامج مساعداتنا للأراضي الفلسطينية لعام ٢٠٠٨. ويوجه جزء كبير من تلك المساهمة، منذ زمن طويل، إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وأستراليا تعتز بعضويتها في المجلس الاستشاري للأونروا، وإننا نشيد

الإرهابية التي تستهدف إسرائيل استهدافاً مباشراً؛ وفي امتناع إيران عن الوفاء الكامل بواجباتها تجاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقرارات مجلس الأمن. إننا نحث إيران على ضرورة تغيير مسارها والتخلي عن موقفها بحجب تعاونها في السعي إلى السلام في الشرق الأوسط.

إن كلا الطرفين، الإسرائيلي والفلسطيني، طالبا المجتمع الدولي بدعم جهودهما، بتعزيز أجواء مؤاتية للسلام ووقف العنف وتحقيق حل الدولتين. والمجموعة الرباعية دعتنا جميعاً إلى تقديم الدعم الدبلوماسي والسياسي، والمساعدة في بناء المؤسسات اللازمة لدولة فلسطينية مقبلة. وأستراليا ستلبي تلك الدعوات.

السيد أوكوندا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): ترحب اليابان بهذه الفرصة لمخاطبة الجمعية العامة بشأن الحالة في الشرق الأوسط.

مع إدراكنا الكامل للتحديات التي تواجهها عملية السلام في الشرق الأوسط، نعتبر الالتزام الذي أعربت عنه الأطراف من خلال إحاطتها الإعلامية للمجموعة الرباعية علامة مشجعة. ونحن نحيي الرئيس عباس ورئيس الوزراء أومرت على جهودهما الحثيثة لإحلال السلام في المنطقة. واليابان تعتبر استمرار المفاوضات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين عنصراً أساسياً لتمهيد الطريق نحو سلام دائم. وإننا جاهزون مع المجتمع الدولي لدعم العملية.

على الرغم من ذلك، ينبغي لنا ألا نغض الطرف عن الظروف الميدانية القاسية. ويساورنا قلق عميق إزاء الحالة الإنسانية المتردية، لا سيما في غزة. فالأنشطة الاستيطانية لم يتم تجميدها في الضفة الغربية كما كنا نأمل. والقيود على التنقل تترك أثراً سلبياً على معيشة الناس العاديين، مما يثير بدوره شعوراً عميقاً بالإحباط، وحتى بالامتناع لدى الكثيرين من الفلسطينيين إزاء عملية السلام. إن أعمال

بجهود تركيا في تيسير محادثات غير مباشرة بين إسرائيل وسورية - وهي عنصر هام لسلام أوسع.

إن هذه الجهود تتناقض بشكل صارخ مع ما يقوم به أولئك الذين يواصلون تقويض عملية السلام من خلال الإرهاب والتطرف والتعصب. فاستيلاء حركة حماس العنيف على غزة، ورفضها لمبادئ المجموعة الرباعية والاعتراف بإسرائيل، لا يقدم أي شيء لمساعدة الشعب الفلسطيني. ونحن نطالبها بالإفراج عن جلعاد شاليط بدون شروط وبدون أي تأخير إضافي.

وفي ما يتعلق بلبنان، رحبت أستراليا باتفاق الدوحة في أيار/مايو، الذي جسّد التزام القادة اللبنانيين بمعالجة الخلافات السياسية عبر الحوار لا العنف. وكان انتخاب الرئيس سليمان خطوة إيجابية هامة، وكذا اعتماد قانون يمهد الطريق لانتخابات عام ٢٠٠٩. وستبقى أستراليا ثابتة في دعمها لسيادة الدولة اللبنانية واستقلالها السياسي ووحدتها. ونحن نكرر مطالبتنا حزب الله بنبذ الإرهاب ونزع سلاحه، عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

وترحب أستراليا أيضاً بقرار سورية إقامة علاقات دبلوماسية مع لبنان، وإجراء محادثات سلام غير مباشرة مع إسرائيل. لكن أستراليا تظل قلقة إزاء المعلومات التي تشير إلى أنشطة نووية غير مُعلنة في سورية، وهي تحث سورية على تقديم أكبر قدر ممكن من التعاون والشفافية إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لتمكينها من إنجاز تقييمها.

من المؤسف أننا لا نشهد أية إشارات إيجابية من إيران. وهي بلد هام أيضاً في تحقيق شرق أوسط مستقر وسلمي. لكن كل الأدلة تفيد أن إيران غير متعاونة تعاوناً جدياً لبلوغ هذا الهدف، وقد تجلّى ذلك في مهارات رئيسها المتكررة والمقرفة والمعادية للسامية، بما في ذلك خطابه في الجمعية العامة في ٢٣ أيلول/سبتمبر، وفي مساعدة المنظمات

التقدم الإيجابي الملحوظ على جميع هذه الجبهات سيُتوجّ بسلام شامل في المنطقة.

من الضروري للشعب الفلسطيني أن يبني اقتصاداً مستداماً قابلاً للبقاء، مثلما هو ضروري لأي شعب آخر. وللمساهمة في تحقيق هذا الهدف، عززت اليابان مبادرة "ممرّ السلام والازدهار"، المتمثلة في إنشاء منطقة زراعية - صناعية في وادي الأردن توفر فرص العمل وتيسّر التصدير إلى المناطق المجاورة. ويستند المشروع إلى شراكة بين القطاعين العام والخاص لإسرائيل والسلطة الفلسطينية والأردن واليابان وأطراف دولية معنية أخرى.

إننا نواصل تنفيذ التزامنا بمبلغ ١٥٠ مليون دولار، الذي تعهّدنا به في مؤتمر باريس في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وكما أعلن في لجنة الاتصال المخصصة في أيلول/سبتمبر، قدّمت اليابان ١٠ ملايين دولار إضافية في شكل هبة معونة خارج إطار المشاريع، لتخفيف عبء ميزانية السلطة الفلسطينية. وقد بلغت مساهمات اليابان منذ إبرام اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣ حتى الآن نحو بليون دولار.

وبالإضافة إلى ذلك، استضافت اليابان المؤتمر الرابع لبناء الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين في تشرين الأول/أكتوبر، بمشاركة الوفد الإسرائيلي، برئاسة السيد ماير شيتريت، وزير الداخلية الإسرائيلي، والوفد الفلسطيني برئاسة السيد صائب عريقات، رئيس إدارة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية. والهدف من المؤتمر هو تعميق التفاهم وبناء ثقة متبادلة بين الجانبين نحو تحقيق حل الدولتين، بالاستناد إلى تعايش سلمي بين إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة. ونأمل لجهودنا أن تزيد زخم السلام الذي طال انتظاره في المنطقة.

العنف لن تقدم حلاً. وليس هناك ما هو أهم من ضمان البيئة المأمونة التي يمكن أن يعيش فيها كلا الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني بدون خوف.

لا بدّ لنا من الحفاظ على روح الأمل والاحترام المتبادل. وقد شهدنا في هذا الصدد لحظة تاريخية في الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر المنصرم. فقد التقى عدة رؤساء دول وحكومات في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن ثقافة السلام، الذي بادرن إليه الملك عبد الله، عاهل المملكة العربية السعودية. وسمعنا أثناء الاجتماع دعوات متكررة إلى تعزيز السلام عبر الحوار والتفاهم المتبادل. ونأمل بصدق أن تصبح تلك الدعوات الصوت السائد في المنطقة كلها، ولدى الناس جميعاً، كما قال الرئيس الإسرائيلي بيريز.

إن إبرام اتفاق شامل يعالج جميع المسائل الجوهرية، مثل الحدود الدائمة والقدس والترتيبات الأمنية واللاجئين والموارد المائية، ليس غاية بحد ذاته، بل هو بداية الاستقرار والازدهار في الشرق الأوسط أيضاً. لكننا ندرك أن ذلك سيتطلب إرادة سياسية قوية وثقة متبادلة راسخة ودعمًا مستدامًا من المجتمع الدولي على امتداد الطريق.

وفي هذا الصدد نشيد بالتزام الطرفين بمواصلة جهودهما لوضع حدّ للصراع بتحقيق هدف الدولتين، إسرائيل وفلسطين، اللتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. وفي الوقت نفسه، ندرك أهمية مبادرات السلام العربية التي تسهم في بناء الثقة في المنطقة. كما ندعم الحوار الوطني الفلسطيني، الذي ما انفكّ مصر تبذل جهوداً لتعزيزه.

لدينا اقتناع راسخ بأنه لا غنى عن التوحيد إذا أريد للشعب الفلسطيني أن يعيش الحياة الكريمة التي يستحقها. وفي الوقت ذاته، نقدّر الجهود المبذولة من أجل محادثات السلام غير المباشرة بين إسرائيل وسورية برعاية تركيا، وإقامة علاقات دبلوماسية بين سوريا ولبنان. وإننا نشق بأن

ختاماً، أود أن أشدد على أهمية المحافظة على عملية السلام. وتتوقع اليابان تماماً من قادة إسرائيل وفلسطين أن يستمروا في المفاوضات بعزيمة لا تتوقف. ونحن في المجتمع الدولي، سنعبّر عن تضامننا من خلال مساعدتنا في زرع بذور الأمل والسلام في المنطقة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٥ من جدول الأعمال.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بناء على طلب المقدمين، سيجري البت في مشروع القرارين A/63/L.36 و A/63/L.37، في إطار البند ١٥ من جدول الأعمال، وكذلك في مشروع القرارين A/63/L.32 و A/63/L.35، في إطار البند ١٦ من جدول الأعمال في الساعة ١٠/٠٠ من صباح الغد، الموافق ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.